

واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية نموذجا

أ.د. بوريش هشام

عضو في مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
bourichehicham@yahoo.fr

أ. أمال بوسواك¹

عضو في مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة
جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر
bousouak.amel@yahoo.fr

The reality of Financial innovation in banks : The Algerian public banks as a case study

BOUSSOUAK Amel & BOURICHE Hicham
University of Badji Mokhtar- Annaba ; ALGERIA

Received:22/05/2017

Accepted: 17/08/2017

Published: 31/12/2017

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح أحد مجالات الابتكار المالي الخاص بالقطاع البنكي، وذلك من خلال إعطاء صورة عن مختلف التغيرات التي لحقت بالعمل المصرفي، خاصة بعد التطورات التي شهدتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال واجتهاد البنوك العمومية الجزائرية لتقديم خدمات ممتازة لعملائها وتلبية رغباتهم، بالإضافة إلى مواكبة مجالات الابتكارات المالية المصرفية. وتعالج هذه الورقة الإشكالية التالية: ما هو واقع الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية، وماهي أهم المنتجات المالية المبتكرة؟ وعليه، فقد هدف المقال إلى تسليط الضوء على مجالات الابتكار المالي في البنوك العمومية الجزائرية من خلال دراسة مسحية تركز على أهم المنتجات المالية المبتكرة المتعامل بها حاليا. وتوصل البحث إلى أن الابتكارات المالية في البنوك الجزائرية مازالت في بداية الطريق، لافتقار القطاع البنكي لبيئة إبداعية وخلقة تساهم في تطوير الصناعة المصرفية. وبالتالي، فهي بحاجة إلى الإدماج الإيجابي والفعال للابتكارات المالية لزيادة تنافسيتها وفعاليتها في النظام المصرفي ككل.

الكلمات المفتاحية: الابتكارات المالية البنكية، البنوك العمومية الجزائرية، توريق القروض الرهنية، بنك التأمين، صيرفة إلكترونية.
الترميز الاقتصادي (JEL) : G21, G29.

Abstract :

This paper aims to clarify one of the areas of financial innovations in the banking sector, by giving an image of the various changes that have taken place in the banking business, especially after the developments in information and communication technology, in addition to the diligence of the Algerian public banks to provide excellent customer service and keep abreast of the areas of banking innovation.

The paper deals with the following question: What is the reality of financial innovations in the Algerian public banks, and what are the most important innovative financial products? Accordingly, the article aims to highlight the areas of financial innovation in Algerian public banks through a survey process focusing on the most important innovative financial products currently being dealt with.

The research concluded that the financial innovations in the Algerian banks are still at the beginning, because the banking sector requires an innovative environment that contributes to the development of the banking industry. Therefore, it needs the positive and effective integration of financial innovations to increase their competitiveness and effectiveness in the banking system as a whole.

Keywords: banking financial innovations, Algerian public banks, securitization of mortgage loans, insurance bank products, electronic banking.

(JEL) Classification : G21, G29.

تعد الصناعة المالية المصرفية من المجالات المهمة التي تتميز بحاجتها إلى الابتكار بشكل مستمر لكون البنوك تطور منتجاتها لإرضاء وتلبية حاجات ورغبات زبائناتها، حيث تواجه هذه البنوك تحولات جديدة في ظل التغيرات الحديثة التي مست الأنظمة البنكية التي تجسدت في تطوير الأداء للزيادة في الكفاءة من خلال استحداث تقنيات وأدوات جديدة تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة. ولمواكبة كل ما هو جديد من عصنة النظام المالي والمصرفي للبنوك العمومية الجزائرية -كغيرها-، تسعى هذه الأخيرة إلى تبني مختلف أشكال الابتكارات المالية المصرفية وتكيفها مع خصوصية هذا القطاع الحساس الذي يستحوذ عليه القطاع العام.

1. الإشكالية: نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو واقع الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية، وماهي أهم المنتجات المالية المبتكرة؟

2. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في مجموعة من العناصر، يمكن حصرها في أن الابتكارات المالية لم تعد ترفا أو موضحة، بل أصبحت عنصرا مهما لاستمرار النشاط المصرفي لأن الحاجة باتت ملحة للتغيير وإعادة الصياغة في المنتجات المصرفية، حيث أصبح الابتكار مدخلا رئيسيا للمنافسة وأحد المقاييس المهمة لنجاح البنوك وبقائها.

3. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في ما يلي :

♦ تبيان أهمية الابتكارات المالية الموجهة للنشاط المصرفي.

♦ دراسة وتحليل أهم التجديدات والابتكارات المالية المدمجة في البنوك العمومية الجزائرية.

4. مناهج الدراسة: من أجل بلوغ أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، سنعتمد على المنهج الوصفي، والمنهج المسحي، حيث يظهر المنهج الوصفي في الجزء الأول من دراسة موضوع الابتكارات المالية الموجهة للبنوك. أما المنهج المسحي فيتجلى في دراسة وتحليل واقع تطبيقات الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية بالاعتماد أساسا على معلومات وإحصائيات مستقاة من مواقع البنوك المتوفرة على شبكة الأنترنت.

5. الدراسات السابقة: تعد الدراسات التي تناولت موضوع الابتكارات المالية في البنوك قليلة جدا باللغة العربية، ومع ذلك، توصلنا من خلال البحث المستمر إلى بعض الدراسات التي تدور حول هذا الموضوع أهمها:

1.5 دراسة (عبد الكريم قندوز، 2017)¹: بعنوان "الابتكار المالي مدخل إلى الهندسة المالية"، يوضح فيه الباحث طبيعة الابتكار من خلال جميع أشكاله المحتملة، فقد يتجسد في فكرة جديدة، أو خدمة جديدة، أو ممارسة إدارية أو تنظيمية جديدة، أو عملية جديدة، أو طريقة تسويقية جديدة، أو طريقة جديده لتنظيم مكان العمل أو علاقات خارجية جديدة، أو غيرها. ويركز في دراسته على نظريات الابتكار المالي، والاهتمام بجانب الطلب على الابتكارات المالية، حيق يقدم الباحث أمثلة عديدة حول الابتكارات المالية خاصة في الجانب المتعلق بالنشاط المصرفي.

أما الدراسات الأجنبية فهي كثيرة تتناول الابتكار المالي من زوايا مختلفة، ومن هذه الدراسات نذكر ما يلي:

2.5 دراسة (Lawrence J. White & W.Scott Frame, 2014)² بعنوان: "التغير التكنولوجي، الابتكار المالي والانتشار البنكي" Technological Change, Financial Innovation, and Diffusion in Banking": وتناقش هذه الورقة البحثية التغير التكنولوجي والابتكار المالي الذي شهدته المصارف التجارية على مدى السنوات الخمسة والعشرون الماضية. في البداية تصف الورقة دور النظام المالي في الاقتصاد، وكيف يمكن للتغير التكنولوجي والابتكار المالي أن يحسنا من الرفاهية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن السنوات الخمسة والعشرين الأخيرة لطالما اعتبرت فترة تغير جوهري من حيث المنتجات والخدمات المصرفية وتكنولوجيات الإنتاج. وعلاوة على ذلك، ففي الوقت الذي حُصص فيه الكثير من الجهد لفهم خصائص مستخدمي ومتبني الابتكارات المالية وما يترتب على ذلك من آثار على الرفاهية، ما تزال المعلومات التي تدور حول كيفية تطوير الابتكارات المالية - في بادئ الأمر - شحيحة جدا.

3.5 دراسة (Frame, S, White, L, 2002)³ : بعنوان: الدراسات التجريبية للابتكار المالي: كلام كثير وعمل قليل؛ Empirical studies of financial innovation: Lots of talk, little actions : واستعرضت هذه الورقة الدراسات التجريبية في مجال الابتكارات المالية من خلال اعتماد معايير شاملة، حيث توصل الباحثان إلى أن أربعة وعشرين دراسة فقط كانت تجريبية إلى غاية سنة 2000. وقد قدم الباحثان تخمينات يفسران فيها سبب قلة الدراسات التجريبية في مجال الابتكارات المالية وكذا المقارنة بينها. وحث الباحثان على إيجاد آليات للتحكم المالي تتولى معاينة الابتكارات المالية، وكذا جعل المعلومات المعاينة متاحة للباحثين.

4.5 دراسة (Ioannis K.Gatzoflias 1999)⁴: بعنوان "الابتكار المالي في القطاع المصرفي للولايات المتحدة والمملكة المتحدة" Financial innovation in the banking sector of the US and the UK، وهي دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية: حيث هدفت هذه الدراسة إلى بناء أول إطار نظري شامل قادر على تحليل أسباب الابتكار المالي وطبيعته وعمليته، وبعبارة أخرى، أول مقارنة شاملة ومتكاملة لظاهرة الابتكار المالي. كما قدمت إطارا تحليليا ونموذجا يفسر عملية الابتكار المالي، والجديد في هذا النموذج هو أنه يأخذ في الحسبان العملية التكاملية للابتكار المالي، ولأول مرة يتم جمع عناصر من كل من نظرية الابتكار المالي والقياسي. وبناء عليه، تقدم الدراسة مجموعة من العوامل المسببة للنشاط الابتكاري المالي. ونحاول من خلال هذه الدراسة تحليل بعض أنواع الابتكارات المالية المتنبئة من قبل البنوك العمومية الجزائرية ومناقشتها. حيث ركزنا على ما هو موجود فعلا في الواقع من خلال دراسة مسحية تتضمن ثلاثة أنواع من الابتكارات المالية المستعملة في البنوك.

أولا: الابتكارات المالية الموجهة لنشاط المصرفي

تعتبر البنوك واحدة من أهم المؤسسات المالية التي تحتاج إلى الابتكارات المالية بمختلف أنواعها، وذلك من أجل ضمان وزيادة قدرتها التنافسية، باعتبار أن مجال عملها يتجسد في تقديم المنتجات الخدمية بغية إرضاء زبائنهم وكذا تلبية حاجياتهم ورغباتهم.

1. مفهوم الابتكارات المالية: يعرف الابتكار المالي بأنه عملية خلق، ومن ثم نشر نماذج جديدة من الوسائل المالية، والتكنولوجيات، والمؤسسات و الأسواق، ونماذج عملية واقتصادية، بما في ذلك التطبيق الجديد للأفكار المتواجدة في سياق سوقي مختلف.⁵

ويعرف كل من (FRAME & WHITE) 2004 الابتكار المالي على أنه منتج، وابتكار تنظيمي يسمح بتخفيض التكلفة أو الخطر بالنسبة للبنك و/أو هو تحسين الخدمات بالنسبة للنظام المالي ككل.⁶ في هذا الصدد، لا بد أن نشير إلى أن هناك عددا هائلا من التعريفات التي تعرف الابتكار المالي من وجهات نظر مختلفة، غير أن هذا المصطلح لم يتم تطويره في القطاع البنكي فقط، وإنما تستعمله البنوك كنتيجة نهائية للابتكارات المتطورة في قطاعات أخرى، فغالبا ما تحدث الابتكارات نتيجة التفاعل مع الزبائن وبالتالي تنتشر عبر المجالات الأخرى، حيث يمكن للبنوك أن تطور الابتكارات بالاشتراك مع شركات غير مالية على سبيل المثال.

2. أنواع الابتكارات المالية: هناك العديد من التصنيفات للابتكارات المالية، ولعل أفضلها ما يلي:

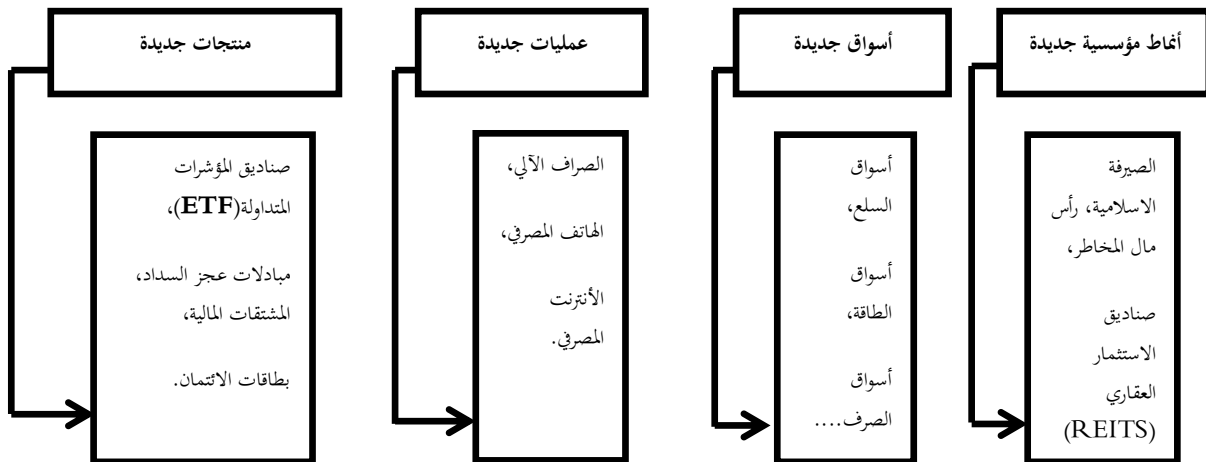
1.2 التصنيف الأول: (Schrieder and Heidhues 1995):⁷

♦ **الابتكارات المؤسسية (ابتكار النظام المالي):** يؤثر هذا النوع من الابتكارات في القطاع المالي ككل، ومن ذلك في هيكل المؤسسة، وتسعى إلى إيجاد أنواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية أو تغييرات في الإطار الإشرافي والقانوني.

♦ **الابتكارات العملية:** ويشمل هذا النوع من الابتكارات إدراج عمليات تجارية جديدة تؤدي إلى المزيد من الكفاءة، وتوسع في السوق ومن أمثلتها استخدام برامج الحاسب في المعاملات المالية وقواعد البيانات للعملاء وغيرها.

♦ **ابتكار في المنتجات المالية:** ويتضمن هذا النوع من الابتكارات إدراج أدوات مالية جديدة قد تكون أدوات تؤدي إلى استقطاب المزيد من الأموال للمؤسسة، أو تساعد على حسن توزيع الموارد المالية أو منتج تأميني أو إيجاري أو غير ذلك. ويوضح الشكل التالي أهم أوجه الابتكارات المالية في البنوك:

الشكل رقم (01) يوضح أنواع الابتكارات المالية وبعض أشكالها



المصدر: عبد الكريم قندوز، الابتكار المالي - مقدمة إلى الهندسة المالية - ، الطبعة الأولى، لندن، E-Ktub، 2017، ص 69.

2.2 **التصنيف الثاني (بنك التسويات الدولية):** وهو تصنيف آخر للابتكارات المالية يستند على وظائف أكثر تحديدا مقترح من قبل بنك التسويات الدولي:⁸

✓ ابتكارات نقل المخاطرة: وهي تمثل أدوات أكثر كفاءة للتعامل مع مخاطر السعر أو مخاطر معدلات الصرف؛

✓ ابتكارات نقل مخاطرة الائتمان: وهي الأدوات التي تعمل على إعادة تخصيص الفشل، المرتبطة بعمليات منح الائتمان؛

✓ ابتكارات توليد السيولة: وهي ابتكارات تؤدي إلى زيادة سيولة السوق، وتوجه المقترضين للحصول على مصادر جديدة للأموال؛

✓ أدوات توليد الائتمان: وهي الأدوات التي تؤدي إلى زيادة أموال المديونية المتاحة للمقترضين؛

✓ أدوات توليد الملكية: وهي الأدوات التي تؤدي إلى زيادة قاعدة رأس المال للمؤسسات المالية وغير المالية.

3.2 **التصنيف الثالث:** اقترح (Perez)⁹ العام 2002 تصنيفا بديلا للابتكارات المالية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح تصنيف الابتكارات المالية

أمثلة	نوع الابتكار المالي
قروض البنوك، رأس المال الاستثماري، الشركات المساهمة. السندات .	أدوات ابتكارية لمساعدة الأنشطة الحقيقية أدوات مساعدة لمساعدة الشركات على النمو أو التوسع
التحويلات البرقية، فحص الحسابات الشخصية، أجهزة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية الالكترونية.	تحديث الخدمات المالية
صناديق الاستثمار، السندات والاكنتاب، المشتقات وصناديق التحوط.	أدوات هادفة للربح ونشر الاستثمار والمخاطر
المبادلات، العقود الآجلة، عمليات الدمج وعمليات الاستحواذ.	أدوات لإعادة تمويل الالتزامات أو تهيئة الأصول
مراجعة العملات الأجنبية، الملاذات الضريبية، الصفقات خارج الميزانية.	ابتكارات مالية مشكوك فيها(محل تساؤل)

Source: Yuan.K.chou & Martin S.Chin"Financial Innovations and Technological Innovations as Twin Engines of economic Growth", University of Melbourne, Australia, January 9/2004, P 109.

3. دوافع تبني البنوك للابتكارات المالية:

لم يعد الابتكار المالي في البنوك شيئا ثانويا، بل أصبح عنصرا أساسيا للاستمرار، فهناك العديد من الدوافع التي تجعل البنوك تولي أهمية بالغة للابتكارات المالية، ولعل أهمها:

1.3 **الانتقال من التحرير المالي إلى الابتكار المالي:** عرف نشاط البنوك في ظل التحرير المالي زيادة في دور السوق من خلال الرفع من الائتمان والتمويل، وكذا التقليل من نشاط الدولة في الحياه الاقتصادية، ثم مر النشاط البنكي بمفهوم العمق المالي من خلال زيادة حجم الائتمان عبر الأسواق المالية، لينتقل بعد ذلك إلى فكرة إدارة المخاطر عن طريق المشتقات المالية، وأدوات التحوط المختلفة، والعمل بينود خارج الميزانية، لتتجلى حاجة البنوك في مفهوم أشمل وهو الابتكار المالي، فوجدت البنوك نفسها أمام ديناميكية جديدة تهدف إلى زيادة التمويل من جهة، وإدارة المخاطر من جهة أخرى.

ويعتبر كل من "التحرير المالي" و"الابتكار المالي" مصطلحين مترابطين ارتباطا وثيقا، حيث يساعد رفع القيود المالية الشديدة البنوك على ولوج أسواق جديدة تمكنها من عرض خدماتها هناك. في المقابل، تجبر الابتكارات المالية السلطات على التخفيف من قيودها في السوق المالي. فعلى سبيل المثال، أدى فك المراقبة على نسبة الفائدة إلى تشجيع الابتكارات على غرار المبادلة والخيار.¹⁰ ضف إلى ذلك، الظروف التي غيرت من أشكال الطلب في الأسواق المالية وإحساس الكثر من المؤسسات المالية بأن العديد من الأدوات التقليدية هي ليست مريحة على المدى الطويل وأن هناك حاجة إلى المزيد من الخدمات المبتكرة.¹¹

2.3 ابتكارات التكنولوجيا المالية¹² : يعمل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير الطريقة المالية التي من خلالها يتم تقييم المنتجات من قبل العملاء، فقد أحدثت التطورات التكنولوجية قنوات توصيل جديدة للمنتجات والخدمات المصرفية، مثل أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الأنترنت، والحواسيب الشخصية والخدمات المصرفية المتنقلة. وعادة ما تسعى المصارف إلى الحصول على تكنولوجيات تمكنها من خدمة عملائها بمزيد من الفعالية من حيث التكلفة وجعلها أكثر فائدة لزيائنها. فقد قامت البنوك التي تقدم خدمات الصراف الآلي بتوصيل الآلات الخاصة بها، لزيادة فائدتها للعملاء¹³، وهو ما جعل الخدمات المصرفية عبر الأنترنت والمتنقلة تحظى بقبول واسع النطاق في القطاع المصرفي. كما تتعاون معظم البنوك مع شركات الاتصالات من أجل توفير الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، والهواتف المحمولة، آمليين أن تساعدهم على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.¹⁴ فإذا نجح البنك في تطوير بعض الابتكارات مثلا، سيجد أمامه فرصا جديدة تمكنه من استغلالها على نحو أفضل، فهي في نهاية المطاف ستوفر دخلا أكبر للبنك،¹⁵ وتجعله يحقق فوارق مالية هامة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن الابتكارات المالية المنظمات المنتمية إلى جميع القطاعات من جمع الأموال بكميات أكبر وبتكلفة أقل من تلك التي يمكن أن تتواجد أو تتحقق في مكان آخر.¹⁶

في المقابل، تسعى فكرة توفير الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، إلى منح العملاء إمكانية الوصول إلى حساباتهم المصرفية من خلال إدراج موقع إلكتروني على شبكة الأنترنت يمكنهم من القيام ببعض المعاملات على حساباتهم بطريقة آمنة. وهو الأمر الذي يساعد على توفير تكلفة بناء بنك جديد أو فروع جديدة للبنك.

4. نماذج للابتكار المالي في بعض البنوك العالمية: لطالما كان موضوع الابتكارات المالية يشكل حجر الزاوية بالنسبة للمنشغلين بمجال الاقتصاد، وذلك لمساهمة في تطوير الاقتصاد وكذا استقرار الأنظمة المالية، فتعاقب الأزمات المالية دفع العديد من البنوك إلى التفكير الجدي في كيفية مواجهة الأزمات وكذا التفكير في آليات مبتكرة على غرار: استعمال التكنولوجيا والأنترنت، والقروض المصغرة وآليات التمويل المختلفة، وذلك من أجل المحافظة على مكانتها السوقية والتنافسية. وبناء عليه، نحاول في ما يلي عرض ثلاثة بنوك عالمية تميزت في مجال الابتكارات المالية، تتواجد في كل من ألمانيا وبنغلاديش وسيرلانكا.

1.4 ابتكار بنك فيدور Fidor Bank¹⁷: الذي تأسس في ألمانيا سنة 2009، ويطلق عليه اسم "البنك الاجتماعي"، وهو بنك يعمل على مواكبة معظم الشركات المتطورة في العالم. وهو بنك قائم 100% على الأنترنت، حيث يحدد معدل الفائدة الخاص بالزبون وفقا لعدد اللايكات (الإعجاب) التي يتلقاها أو يجمعها على صفحة

الفايسبوك الخاصة به. وزيادة على المنتجات المصرفية الكلاسيكية، يوفر بنك فيدور Fidor الإقراض بين الأقران أو الأشخاص، وهي معاملات سريعة للغاية تدخل في إطار التجارة الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى تطبيق بروتوكول الدفع Ripple. ففي العام 2015، اشتهرت البنوك الألمانية ببنائها المجتمعي، وهو أمر مهم في مجال الخدمات المصرفية للشركات. فبدلاً من توظيف الخبراء، قامت البنوك بإنشاء مجموعات للدردشة المالية على الانترنت واستخدام حكمة الجمهور. وفي الوقت الحالي تملك شركة فيدور في ألمانيا لوحدها أكثر من 310.000 عضواً.

2.4 ابتكار (بنك غرامين) بنك Grameen Bank: الذي تأسس كتحدي العام 1983، وهو مخصص لمساعدة الفقراء وسكان الأرياف، فهو عبارة على مؤسسة أو هيئة مالية تمنح قروض مصغرة لفئة الفقراء وبخاصة للنساء الريفيات في بنغلادش. وعموماً، تمنح هذه القروض المصغرة للأشخاص الذين لا تربطهم أي صلة بالنظام البنكي، حيث لا يقتضي طلب أي قرض من البنك التوقيع على اتفاقية أو عقد قانوني أو رسمي، وإنما يقوم على فكرة مبتكرة تتمثل في الثقة المتبادلة بين البنك والذيون، وهو الأمر الذي يختلف عن البنوك العادية، حيث بلغ عدد المستدينين في سنة 2010 أكثر من: 8,10 مقترض، تشكل منها نسبة النساء 97%. وأصبح البنك يملك ألفين وخمسائة فرع، ويتواجد في حوالي 81.300 قرية فلاحية في بنغلاديش. وأصبح عملاء البنك يملكون 94% من رأس مال البنك. ويجدر بنا أن نشير إلى أن صاحب الابتكار، محمد يونس تحصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006 بفضل هذا الابتكار.¹⁸

3.4 ابتكار آلية التمويل الذهبية (بنك أمانة Amana Bank) سريلانكا¹⁹: وهو ابتكار بديل مماثل للرهن التقليدي (قرض قائم على الفائدة مقابل مجوهرات ذهبية)، مع الالتزام بالقوانين واللوائح المحلية الخاصة بالرهن داخل سريلانكا التي تقطنها أقلية مسلمة لا تتجاوز نسبتها 10%.

ويعتبر بنك أمانة رائداً في إنتاج منتج جديد في سريلانكا من خلال إطلاق آلية تمويل ذهبية تعمل وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي، حيث يقسم الابتكار عملية الرهن إلى مرحلتين، مع منتج منفصل في كل مرحلة. وبالتالي، فإن المنتج الأول هو خدمة "حفظ الذهب"، يرتبط بخدمة حفظ الأمانة المتمثلة في الذهب والمجوهرات مقابل رسوم الحفظ، ويتم إصدار شهادة حيازة الذهب للذيون كدليل على هذا الإجراء الاحترازي. في حين يسمى المنتج الثاني "التمويل النقدي الطارئ" أو "المساعدة"، هو قرض جيد يمكن الحصول عليه مجاناً، كلما دعت الحاجة، من خلال التعهد بشهادة حفظ الذهب أو المجوهرات كدليل على هذا الحفظ أو الإيداع.

ويتلاءم هذا العرض مع التركيز الاستراتيجي لبنك Amāna على الوصول إلى القطاعات غير السوقية والحاجة الاقتصادية لتسهيل الائتمان الملائم على مستوى القواعد الشعبية للمساعدة في تمويل الزراعة والصناعات الصغيرة الأخرى. ففي فترة زمنية قصيرة، لقي منتج آلية التمويل الذهبية قبولا ملحوظا. وفي بداية العام 2015، كان هناك فرع واحد فقط يقدم آلية التمويل الذهبية. أما الآن فهي متوفرة في 14 فرعاً وتشهد تطوراً مذهلاً.

ثانياً. واقع الابتكارات المالية في النظام المصرفي الجزائري:

من طبيعة الحياة التطور الدائب والحركة المستمرة، والابتكارات المالية بجميع ألوانها، صورة من هذا التطور خاضعة له تنمو وتتجدد باستمرار. وفي الوقت الراهن، أصبحت الابتكارات المالية عنصراً جوهرياً في النظام البنكي العالمي، بحيث تسعى جل البنوك في العالم، ومنها الجزائر، حيث تسعى البنوك العمومية الجزائرية إلى تطوير آداها وآلياتها من أجل إرضاء الزبون وتوفير خدمة تنافسية قائمة على التجديد والابتكار. ولهذا، سنتناول في هذا الجزء أهم المستجدات في النظام المصرفي الجزائري وأهم الابتكارات المالية المطبقة فيه.

1. أهم المستجدات في النظام المصرفي الجزائري:

شهد النظام المصرفي الجزائري عدة تحولات سريعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فأصبح الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري يتكون من (26) هيئة مالية ونقدية، حيث تستحوذ البنوك العمومية الجزائرية على أكثر من 90% من إجمالي الموارد والاستخدامات في السوق المصرفي الجزائري بمجموع ستة (06) بنوك عمومية وهي: بنك الجزائر الخارجي (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP). ويعود هذا الاستحواذ إلى انتشار وكالاتها وفروعها عبر كامل التراب الوطني، حيث يقدر عددها بـ: 1.083 وكالة مع نهاية سنة 2017، وبلغت حصة البنوك العمومية مع نهاية سنة 2017 نسبة 90% من إجمالي الودائع، في حين قدرت حصتها من إجمالي القروض نسبة 95%.

الجدول رقم (02): يوضح أهم البنوك العمومية التجارية الجزائرية قيد الدراسة في نهاية سنة 2017.

اسم البنك	تاريخ الاعتماد	هدفه التجاري ومنتجات مصرفية .
BEA بنك الجزائر الخارجي.	01 أكتوبر 1967	تسهيل العمليات التجارية الخارجية والتكفل بكل العلاقات الاقتصادية للدولة الجزائرية مع باقي العالم؛ المساهمة في عدة قطاعات عمومية حساسية مثل البناء والالكترونيك، الاتصالات والاعلام الالي، والنقل، والبتروكيمياء والصيدلة. ²⁰
BNA البنك الوطني الجزائري.	13 جوان 1966	كان نشاطه الأول موجهاً لتمويل الزراعة، ثم تحول إلى معالجة كل العمليات البنكية. ²¹
CPA القرض الشعبي الجزائري.	29 ديسمبر 1966	اهتم بالنشاطات التي كانت ميسرة من طرف البنوك الشعبية التجارية والصناعية، ليصبح بعدها مؤسسة اقتصادية عمومية. ²²
BADR بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	13 مارس 1982	يهتم أساساً بتطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، توسيع النشاط، والاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية. ²³
BDL بنك التنمية المحلية.	30 أبريل 1985	بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة، المهن الحرة، الخواص والعائلات، فضلاً على أنه ممول هام للسكن. ²⁴
CNEP الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك -	10/08/1964	جمع الادخار مع منح قروض اجتماعية رهنية، قروض الاستهلاك وتمويل عمليات الترقية العقارية، واقفاء الأراضي وبرامج السكن الخاص للمدخرين فقط. ²⁵

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المواقع الالكترونية للبنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة.

قامت السلطات العمومية الجزائرية بالعديد من المحاولات من أجل الاصلاح المصرفي الهادف إلى تعزيز قدرته التنافسية، وتنويع منتجات الخدمات التي يقدمها. وتجسدت جهود الإصلاحات من خلال تعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم اصدار القانون 86 -12 الصادر بتاريخ: 19/08/1986، الخاص بنظام البنوك وشروط الاقراض بوصفه محاولة لإصلاح الجهاز المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية. فقد تم تعديله بالقانون 88 -06 المؤرخ في 12/01/1988²⁶، والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية. وعلى الرغم من أن التعديلات التي أدخلت على القانون المصرفي، غير أنها لم تكن لتتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، فجاء قانون النقد والقرض 90 -10 المؤرخ في: 14/04/1990، الذي يعتبر أول قانون شامل ينظم الجهاز المصرفي، بحيث أعاد المفهوم العام لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المعمول به في البلدان المتطورة.

كما هدف إلى زيادة كفاءة السوق وتعزيز التنافسية، بالإضافة إلى تعزيز دور الجهات الرقابية في الجهاز المصرفي. وهو ما جعلها تعتبر مرحلة لتحرير الجهاز المصرفي من خلال التوسع في الوساطة المالية وإقامة بنية تحتية لنظام مصرفي عصري. في المقابل، تأزم وضع الجهاز المصرفي خلال أزمة المصارف الخاصة، التي نتج عنها إفلاس بنكين وسحب الاعتماد منهما، وهو ما أدى إلى صدور الأمر 11/30 الصادر بتاريخ: 26/08/2003²⁷، والمتعلق بتعديل قانون النقد والقرض. وهو ما انعكس على الجهاز المصرفي بشقيه: بنك الجزائر والبنوك التجارية، حيث دعم هذا الأمر شروط التأسيس والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، وفي نفس الوقت عمل على الإبقاء على تحرير القطاع المصرفي، حيث وضع بنك الجزائر عدة آليات تتسم بدقة كبيرة تخص الرقابة والسهر والانداز. وبالإضافة إلى ما سبق، صدر أيضا الأمر رقم 04/10 بتاريخ: 26/08/2010²⁸، من أجل دعم استقرار الجهاز المصرفي العمومي. وقد اتسمت هذه الإصلاحات المصرفية بالطابع التشريعي، حيث كان لها أثرا ايجابيا كبيرا في تنشيط الوساطة المالية، والتشجيع على تبني الابتكارات المالية في البنوك العمومية.

تطور الشبكة التوزيعية لقطاع المصارف في الجزائر: يتجلى تطور الشبكة التوزيعية المتواجدة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2011 -2016 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور عدد وكالات المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر (2011 -2016).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1151	1123	1113	1094	1091	1086	المصارف العمومية
426	434	412	400	387	355	المصارف الخاصة والمؤسسات المالية
1577	1557	1525	1494	1478	1441	المجموع

المصدر: اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2011 -2016

يلاحظ أن الشبكة التوزيعية للمصارف العمومية والخاصة والمؤسسات المالية في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث بلغ عددها سنة ألفين وإحدى عشر، 1441 وكالة، ليصل سنة 2016 إلى 1577 وكالة. وتعزز النظام المصرفي في العام 2016 بعشرين (20) وكالة جديدة، ليرتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1557

وكالة سنة 2015 إلى 1577 وكالة في العام 2016. ومع ذلك، لا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير على أكثر من 72% من الشبكة التوزيعية. وفي 2017، تعززت الشبكة المصرفية باعتماد 35 وكالة جديدة.

2. أهم الابتكارات المالية في النظام المصرفي الجزائري:

لطالما كانت البنوك العمومية الجزائرية خاضعة للتسيير الموجه الذي عرقل تقدمها في مجال الابتكارات، ومن ثم مسايرة باقي البنوك العالمية المتطورة في هذا المجال، ومع ذلك اجتهدت حسب امكانياتها من أجل المضي قدما في هذا الاتجاه. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على أهم ثلاثة ابتكارات مالية مطبقة حاليا في البنوك العمومية الجزائرية.

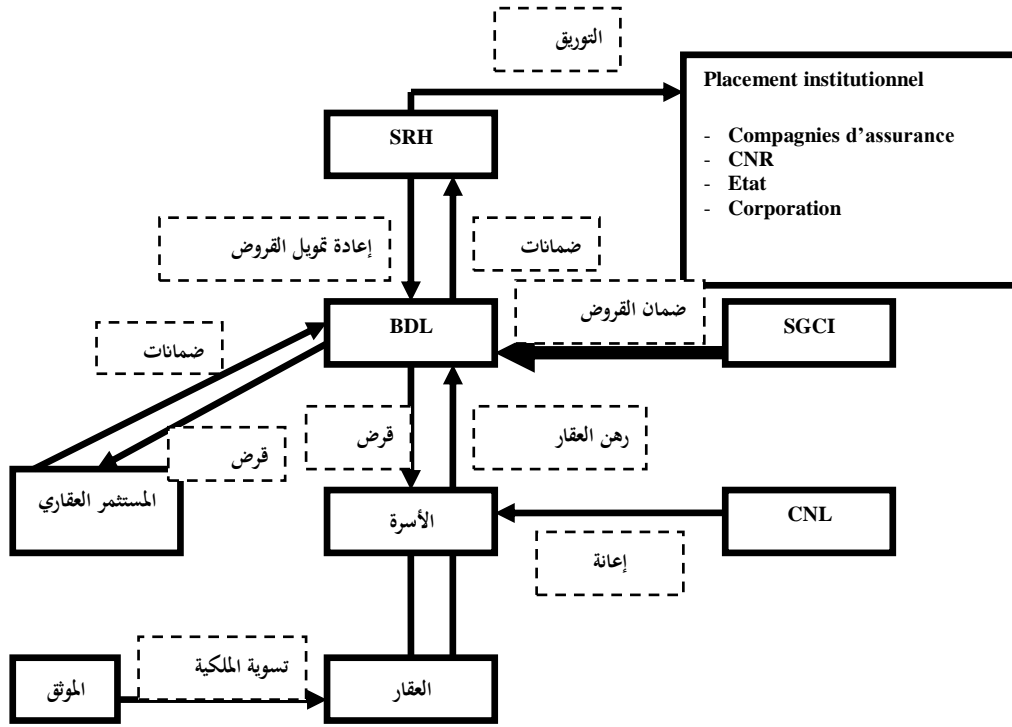
1.2 الابتكار الأول: توريق القروض الرهنية العقارية في بنوك الجزائرية:

تحتفظ البنوك الجزائرية بالقروض العقارية في محافظها لمدة طويلة مما يجبرها على استعمال الودائع القصيرة ومتوسطة الأجل لتخوفها من الإقدام على منح قروض عقارية لأنها بحاجة إلى رأسمال معتبر وطويل الأجل. تحتاج البنوك - في كثير من الدول المتقدمة، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية - لرأسمال ضعيف لأنها تقوم بتمويل هذا النوع من القروض عن طريق اللجوء إلى السوق الثانوي، حيث تتمثل الوظيفة الأساسية لهذا السوق في توفير السيولة التي تُستغل في منح القروض العقارية. وفي حال ما إذا كانت هذه القروض ذات نوعية جيدة وتصنيف ائتماني عالي، يمكن للبنوك حينئذ بيعها وتأمين السيولة التي تحتاجها.

باعتبار أن التوريق المتعلق بالقروض العقارية هو الابتكار المالي الوحيد المطبق في الجزائر، تم إنشاء شركة إعادة التمويل الرهني²⁹ "La Société de Refinancement Hypothécaire" وشركة ضمان الرهن العقاري SGCI (Société de Garantie du Crédit Immobilier) من أجل إعادة تمويل محافظ القروض الرهنية المقدمة من قبل البنوك أو المؤسسات المالية الجزائرية.

ببساطة، يمكن شرح هذه العملية بأنها تقوم على قيام بنك BDL بمنح قروض عقارية للعملاء الذين يريدون امتلاك سكن جديد، أو قديم، أو بناء، أو إعادة ترميم، بعد تقديم الضمانات اللازمة يتمثل في الرهن العقاري. يقوم بنك BDL بجمع كل القروض الممنوحة، ويشكل منها محفظة مالية يقوم ببيعها إلى مؤسسة مالية متخصصة وهي SRH. وبعد نجاح عملية الشراء، تقوم هذه المؤسسة بإصدار أوراق مالية³⁰ مضمونة برهون عقارية. لكن، غالبا ما يرتبط نجاح هذا الابتكار المالي بتواجد سوق رهنية، حيث أن تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، له أهمية بالغة على مستوى البنوك، وذلك لتوفر العوامل المسيرة لمنح الائتمان، بالإضافة إلى ميزة تأمين السيولة وخفض حجم المخاطر والتعثر المالي أو الإفلاس، وشكل رقم 02 يوضح ذلك.

الشكل رقم (02) يوضح عملية توريق القروض الرهنية من قبل (BDL) بنك التنمية المحلية. □ تد



المصدر: عمر طالب، عبد الحميد عوي: إعادة التمويل الرهني وأثره على المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر: دراسة حالة شركة إعادة التمويل الرهني SRH، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دورية علمية محكمة نصف سنوية، تصدرها الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد الثاني، 2007، ص:13.

2.2 الابتكار الثاني : خدمات الصيرفة الإلكترونية

إن أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام بطاقة السحب بين البنوك وأدوات الدفع (البطاقة الائتمانية)، تجسدت في استعمال بطاقات الشبكات الآلي البنكي (GAB) والموزع الآلي للبنوك (DAB*). وتم ذلك على عدة مراحل ابتداء من سنة 1997 بالاتفاق مع شبكة (SATIM³²) والشركة الفرنسية Ingenio Data Systèmes، من أجل تعميم النقد الإلكتروني كبداية للتوجه نحو الابتكارات المالية في مجال التعاملات. وقد طبقت هذه التجربة بين المصارف الستة محل الدراسة، بالإضافة إلى بنك البركة والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. وتكللت هذه العملية بإصدار أول بطاقة دولية في الثلاثي الأول من سنة 2004.

أما الحالة الثانية فتتعلق بإبرام عقد شراكة سنة 2004 بين المجموعة الفرنسية المسماة (Diagram-Edi) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية، وثلاث مؤسسات جزائرية هي: MAGACT Multimédia و Soft Engineering و مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، لتتسأ على إثره شركة مختلطة أطلق عليها اسم: (الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية)³³ (Algeria E-Banking: AEBS Service)، والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، وهو يعد مبتكرا ماليا مهما لكل البنوك العمومية الجزائرية.

وتتعامل البنوك العمومية الجزائرية بخدمات الصيرفة الالكترونية. وتنقسم هذه الأخيرة إلى ستة أنواع وهي:³⁴ خدمة الموقع الالكتروني، وخدمة الصراف الآلي، وخدمة الهاتف المصرفي، وبطاقة الائتمان، وخدمة الهاتف المحمول، والخدمة المصرفية عبر الأنترنت.

الجدول رقم (04): يوضح مكانة الابتكار المالي المتعلق بخدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك العمومية الجزائرية.

عدد الوكالات نهاية سنة 2017	نسبة استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية	الابتكار المالي المتعلق بخدمات الصيرفة الالكترونية في البنوك العمومية.							اسم البنك	
		الخدمات المصرفية الالكترونية الثانوية			الخدمات المصرفية الالكترونية الرئيسية					
		الموقع الالكتروني	رسائل SMS	الصراف الآلي	بطاقات الائتمان	بنك الهاتف	بنك الأنترنت	البنك الخليوي		
90	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	BEA
145	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	CPA
150	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	BDL
300	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	BADR
220	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	CNEP-banque
211	%100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	BNA

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مواقع البنوك العمومية محل الدراسة على شبكة الأنترنت (2017).

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

✓ إن لمعظم المصارف الجزائرية مواقع على شبكة الأنترنت، وتستخدم الأنترنت بنسبة 100%، غير أن المعلومات المتواجدة على مواقع العديد منها لا تتجدد أو تحين باستمرار. ومع ذلك، يسمح الموقع للزبائن المشتركين في النظام من الاطلاع على الرصيد وكذا بعض العمليات الأخرى.

✓ تعتبر البنوك العمومية الجزائرية الستة محل الدراسة مواكبة للتطورات المصرفية الالكترونية من خلال توفرها على الخدمات المصرفية الالكترونية الرئيسية والثانوية معا، باستثناء غياب مفهوم البنك الخليوي. وربما يعود الأمر في ذلك إلى مخاوف البنوك من ضمان الأمان للعملاء. ثم إن البنك الخليوي لا يمكن أن ينجح إلا إذا توفر على أجهزة حاسوب متطورة جدا، وبرامج تعمل على تطوير هذه الخدمة، بالإضافة إلى التوفر على خدمة الأنترنت التي تعتبر أساس قيام البنوك الخليوية، مع شرط امتلاك الزبائن لهواتف نقالة متطورة من الجيل الثالث والرابع مزودة بالأنترنت، وهو ما لا يتوفر عليه كل العملاء.

3.2 الابتكار الثالث: منتجات بنك التأمين

يعتبر مصطلح "بنك التأمين" من المبتكرات المالية المستحدثة، وهو أحد أهم الاستراتيجيات³⁵ التي تسعى البنوك لتطبيقها. ويستخدم لوصف الشراكة أو العلاقة بين المصرف وشركة التأمين، حيث تستخدم شركة التأمين المصرف كقناة مبيعات من أجل بيع منتجاتها التأمينية³⁶، وتقدم هذه العملية من طرف شركة تأمين أو شركة تابعة لمصرف ما (Filiale)، لفائدة عملاء ينتمون أساسا إلى ذلك المصرف.³⁷ ويبدو جليا أن بنوك التأمين ظهرت في فرنسا ما بين سنتي 1971 و1972.³⁸

وفي النظام المالي الجزائري، يتم توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية بموجب اتفاقية مبرمة بين المؤمن والبنك (Bancassurance)³⁹، إذ يوفر القانون الجديد المتعلق بالتأمينات⁴⁰ إطارا قانونيا مناسباً لتطوير التأمين البنكي، الأمر الذي تجلّى في سنة 2008 في دعم الاتفاق الفرنسي الجزائري، مما سمح لشركات التأمين الفرنسي من الدخول إلى السوق الجزائري.

ويخلص الجدول التالي أهم الاتفاقيات والمنتجات المبتكرة بين البنوك العمومية الجزائرية وشركات التأمين:

الجدول رقم (05) يوضح: أهم المنتجات المبتكرة في ظل علاقة بين بنك -التأمين، والبنوك العمومية الجزائرية

تواريخ اتفاقيات بنك التأمين	البنك وشركة التأمين	المنتجات المبتكرة
25 مارس 2008 .	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP-Banque) وكارديف الجزائر، كارديف الجزائر شركة تابعة لشركة بي.أن.بي باريبا للتأمين (Cardif -el djazair) (filiale de BNP Paribas Assurance)	التأمين على الحياة، التأمين ضد الكوارث الطبيعية. منتجات خاصة بالعملاء: منتجات التقاعد، منتجات التأمين على حياة، منتجات الادخار. ^{٣٨}
19 أبريل 2008 .	اتفاقية الشركة الوطنية للتأمين SAA وبنك التنمية المحلية BDL.	التأمين على الأشخاص، تأمين السكن. ^{٣٩}
20 أبريل 2008 .	اتفاقية الشركة الوطنية للتأمين SAA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.	منتجات التأمين المتعلقة بالمخاطر الزراعية، الأخطار المتعلقة بجني المحاصيل، منتجات التأمين على الأشخاص، ومنتجات التأمين المتعلقة بالسكن. ^{٣٩}
22 ماي 2007.	اتفاقية الشركة الجزائرية وإعادة التأمين CAAR مع البنك الوطني الجزائري BNA (بالاشتراك مع الشركة الوطنية للتأمين، SAA الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT).	التأمين ضد الحوادث الشخصية، التأمين الجماعي، التأمين على السفر، التأمين على المنازل والتأمين ضد الحوادث. ^{٣٩}
21 ماي 2008 .	اتفاقية الشركة الجزائرية وإعادة التأمين CAAR مع القرض الشعبي الجزائري CPA .	التأمين ضد الأخطار المتعددة للسكن، التأمين ضد الكوارث الطبيعية، التأمين ضد خطر الوفاة المؤقت، تأمين القروض. ^{٣٩}
11 ماي 2008 .	اتفاقية الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR وبنك الجزائر الخارجي BEA.	التأمين ضد الكوارث الطبيعية، تأمين القروض، التأمين على السيارات، التأمين على الحريق. ^{٣٩}

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المواقع الإلكترونية لشركات التأمين محل الدراسة.

ما دامت البنوك العمومية الجزائرية تقدم العديد من المنتجات المالية على غرار القروض السكنية وقروض شراء السيارات، فإنها تتعاقد مع مؤسسات التأمين لضمان رصيد القرض وفوائده. وقد ورد في بنود الاتفاقيات العديد من المنتجات، لكنها غير مفعلة على أرض الواقع. وهو ما يوضحه الجدول الوارد أدناه -جدول رقم (06) -، حيث نلاحظ بأن منتج تأمين القروض يمثل أكبر حصة سوقية في إطار بنك التأمين، حيث بلغ نسبة 60% لارتباط هذا المنتج بالنشاط الرئيسي للبنوك ألا وهو تقديم القروض.

كما يتبين أيضا حسب المعطيات المتحصل عليها بأن ما يربو عن 58 % من رقم أعمال بنك التأمين لسنة 2013 حققه الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، متبوعا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 13% . أما النسبة الباقية فموزعة بين البنوك الأخرى. وما زال منتج تأمين القرض يشهد ارتفاعا إلى غاية نهاية سنة 2016 بنسبة 30,9%⁴⁷. ورغم الإصلاحات التي شملت القطاعين (البنوك والتأمينات) مما سمح بإنشاء بنك -التأمين، إلا أن هذا الأخير يعتبر متأخرا وبطيئا مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك نتيجة لعدد من المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا المبتكر المالي، ولعل أهمها ضعف الوعي، وغياب ثقافة التأمين التي تأخذ طابع الالتزام وليس الرغبة، لتجنب الخطر من قبل الأفراد.

الجدول رقم (06) : مدى التركيز على منتجات التأمين من قبل البنوك العمومية الجزائرية في ظل مبتكر بنك التأمين.⁴⁸

المنتجات/البنوك العمومية	تأمين القروض	تأمين الاشخاص	تأمين الأخطار الفلاحية	تأمين الكوارث	تأمين أخطار متعددة للسكن
بنك التنمية المحلية BNA	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	عالي	ضعيف	عالي	عالي	متوسط
القرض الشعبي الجزائري CPA	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
بنك الوطني الجزائري BNA	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
البنك الجزائري الخارجي BEA	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك CNEP	عالي	متوسط	متوسط	متوسط	عالي

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لمديرية التأمين، ووزارة المالية، والموقع الالكتروني للمجلس الوطني للتأمينات

<http://www.cna.dz> : تاريخ الاطلاع: 2018/01/23، للفترة ما بين 2011 و 2017.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

من خلال هذه الدراسة لواقع الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية، تتجلى لنا صحة فرضية الدراسة الموسومة ب: "السعي لزيادة إدماج الابتكارات المالية ضرورة أساسية للنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري"، حيث تناولنا ثلاث ابتكارات مالية فقط، وقمنا بجمع معلومات وبيانات عنها من أجل التعرف عليها، وتحديد وضعها، وتحديد جوانب الضعف والقوة فيها، لمعرفة مدى الحاجة لإجراء تغييرات أو اضافة ابتكارات أخرى تخدم البنوك العمومية الجزائرية، علما أن موضوع الابتكارات المالية والأنواع الموجهة للبنوك متشعب جدا. وقد تفادينا تناول مبتكر المشتقات المالية لأننا لا نملك سوقا ماليا نشطا، كما تجنبنا مبتكر المنتجات المالية الإسلامية لأنها ستدخل حيز التنفيذ في غضون السنة الجارية في البنوك العمومية الجزائرية، باعتبارها خدمات تجريبية أولية ومبدئية كالقرض الحسن.

وأثبتت الدراسة بأن البنوك العمومية الجزائرية تواكب عامل التكنولوجيا المطبق في البنوك العالمية من خلال مبتكر الصيرفة الإلكترونية رغم افتقار القطاع المصرفي العمومي لعنصر التواصل مع العملاء، بالإضافة إلى ضعف الأساليب التسويقية المعتمدة فيه. ضف إلى ذلك تمسك المواطن الجزائري بدينه الإسلامي الذي يحرم

التعاملات الربوية جملة وتفصيلا، وتخوفه من التعامل بهذه الصيغة سواء فيما تعلق بالمصارف أو بشركات التأمين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الابتكارات المالية المدروسة ما هي إلا تجديرات واستيراد لمنتجات بنكية لدول متقدمة، لكن لا نلمس فيها معنى الابتكار بالمفهوم الموسع المعمول به في القطاع المصرفي الجزائري؛ حيث إن أكبر دافع وكذا أكبر عائق وراء تبني البنوك للابتكارات المالية هو بنك الجزائر، باعتباره السلطة الإشرافية والرقابية، الذي عادة ما يدعو إلى تبني الابتكارات بحذر، لاعتقاده بأنه يفقد جزءا من سيطرته على النظام المصرفي الجزائري. لذلك فهو يسعى في كل مرة إلى سن قوانين تعمل على تقييد الابتكارات المالية والحد منها، أو جعلها تحت سيطرته مما يفقد الابتكار الكثير من الكفاءة والفعالية.

من أجل النهوض بالقطاع المصرفي العمومي وكذا التشجيع على تبني مختلف الابتكارات في هذا القطاع فإنه من الضروري الالتزام ما يلي:

- ♦ ضرورة خصوصية البنوك العمومية الجزائرية لإعادة هيكلة القطاع المصرفي ليكون قادرا على أداء دوره في أحسن صورة، وكذا العمل على زيادة تبني الابتكارات المالية بمختلف أشكالها، وهو ما لا يتجسد إلا من خلال تنشيط السوق المالي؛
- ♦ باعتبار أن تبني الابتكارات المالية في البنوك العمومية الجزائرية أصبح أمرا لا بد منه، كان لزاما على الإدارات في المديرية الجهوية والمديريات العامة للبنوك العمومية أن تكون إطارتها في هذا المجال؛
- ♦ ضرورة معرفة العيوب التي تعاني منها مختلف الابتكارات المالية الموجهة للبنوك قبل الإقدام على تبنيها من قبل البنوك العمومية الجزائرية؛
- ♦ الاهتمام بالعمل على ابتكار وتطوير منتجات بنكية اسلامية غير تقليدية، تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وتستمد أسسها من المجمع الفقهي الإسلامية، تكون بديلة لمنتجات البنوك العمومية التقليدية الجزائرية، بالإضافة إلى تعويض التوريق ببديل شرعي وهو التصكيك الإسلامي، من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية ومنها القطاع العقاري.

الاحالات والمراجع:

- 1 عبد الكريم قندوز، الابتكار المالي -مقدمة إلى الهندسة المالية -، الطبعة الأولى، E-Ktub، لندن، 2017 .
- 2 Frame, W. Scott; White, Lawrence J, **Technological change, financial innovation, and diffusion in banking**, Working Paper, Federal Reserve Bank of Atlanta, No-10. 2009.
- 3 W. Scott Frame & Lawrence White, **Empirical Studies of Financial Innovation: Lots of Talk, Little Action?**, Working Papers 02-18, New York University, Leonard N. Stern School of Business, Department of Economics, 2002.
- 4 Ioannis K. Gatzoflias, **Financial Innovation in the Banking Sector of the US and the UK**, University of Stirling, 1999.
- 5 World Economic Forum, **Rethinking financial innovation**, Geneva 2012, p16 .
- 6 Beccalli Elena, Poli Federica, **Bank Risk, Governance and Regulation**, Palgrave Macmillan UK, 2015, p 127-128.
- 7 عبد الكريم قندوز، المرجع السابق، ص: 68- 69
- 8 صلاح الدين محمد امين، «الابداع المالي في الاسواق المالية البنك الضامن: أنموذجا اطار معرفي وصفي»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد5 مؤتمر الكلية، سنة 2013، ص 213.
- 9 Yuan.K.chou & Martin S.Chin, **Financial Innovations and Technological Innovations as Twin Engines of economic Growth**, University of Melbourne, Australia, January 9/2004, P 109.

- 10 Benamraoui Abdelhafid, **The effects of Globalisation of financial services on banking industry and stock market: An Algerian case study**, University of Greenwich, Business school, 2003, P 60.
- 11 Mishkin , Fredic S, **The Economic of money , banking and financial markets**, Pearson education , 9th .ed – 2010 , u.s.a. p284.□
- 12 **التكنولوجيا المالية** : بحسب تعريف "مجلس الاستقرار المالي" هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها اثر ملموس على الاسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية.
- 13 Daniel Domeher and others, **Adoption of financial innovation in the Ghanaian banking industry**, African Review of Economics and Finance, Vol 6, No2, 2014, P90.
- 14 Hinson, R., Amidu, M. and Mensah, R., **Determinants of Ghanaian bank service quality in a universal banking dispensation**, *Bank and Bank Systems*, vol. 1, no. 2, 2006, pp. 69–81.
- 15 NOFIE Iman, **Innovation in financial services: A tale from e-banking development in Indonesia**, *International Journal of Business Innovation and Research*, Kuala Lumpur, Malaysia, Vol. 8, No. 5, 2014, p 514.
- 16 Lerner, J , **The new financial thing: The origins of financial innovations**, *Journal of Financial Economics*, N 79, 2006, pp 233-255.
- 17 www.fidorbank.uk , access date: 28/01/2018 .
- 18 Kowalik, M. & Martinez-Miera, D, **The Creditworthiness of the Poor: A Model of the Grameen Bank**, Federal Reserve Bank of Kansas City, Apr 2010.
- 19 <https://www.gfmag.com/magazine/june-2016/innovators-q-islamic-product-design-conventional-consumers>, access date: 20/01/2018.
- 20 <https://www.bea.dz/arabe/index.html>, consulté le: 02/01/2018.
- 21 <http://www.bna.dz/index.php/fr/>, consulté le: 02/01/2018.
- 22 <https://www.cpa-bank.dz/>, consulté le: 02/01/2018.
- 23 <https://www.badr-bank.dz/index.php?id=presentation> , consulté le: 02/01/2018.
- 24 <http://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html#> , consulté le: 02/01/2018.
- 25 <https://ebank.cnepanbanque.dz/Services>, consulté le: 02/01/2018.
- 26 القانون رقم 01/88 المؤرخ في 88/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادر في 13/01/1988 ص 3
- 27 الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد كالقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 27/08/2003، ص 3
- 28 الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 26/08/2010، المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد كالقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادر في 01/09/2010، ص 50.
- 29 تم اعتمادها من قبل مجلس النقد والقرض بالقرار رقم 98 - 01 المؤرخ في 06 / 04 / 1998 ، وبعدها تم تعديل القانون التأسيسي للشركة في: 2002/01/17 .
- 30 ثم اصدار القانون رقم 05/06 الخاص بتوريق القروض الرهنية بتاريخ 20/02/2006، انظر الجريدة الرسمية عدد 15 الصادرة في 12/03/2006 .
- 31 عمر طالب، عبد الحميد عوي، إعادة التمويل الرهني وأثره على المنظومة المالية والمصرفية في الجزائر، دراسة حالة شركة إعادة التمويل الرهني SRH، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، دورية علمية محكمة نصف سنوية، تصدرها الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد الثاني، 2007 .
- * **DAB**: Distributeurs automatique de billets.
- 32 Société algérienne d'automatisation des transactions interbancaires st de monétique (SATIM): عملها يشبه عمل غرفة المقاصة الخاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك التجارية .
- 33 <http://www.aebs-tech.com/en/algeria-e-banking-services/> Access date:13/11/2017.
- 34 Khrewesh, A. Hatem; **E-banking Adoption Model in Palestine, thesis for the degree of Master of Engineering Management**, An-Najah National University;2011 ; pp 29-32.
- 35 Mamadou N'dao, 'Manuel des techniques bancaires et financières', édition: S'efi, Québec, Canada, 2008, P:156.
- 36 <https://en.wikipedia.org/wiki/Bancassurance> ; Access date:30/12/2017.
- 37 DE GRUYSE BERNARD, **La bancassurance en mouvement**, Edition: De Boeck & larcier s.a, Bruxelles, Belgique, 2005, p01 .
- 38 IBID,P:05.
- 39 أشارت إليه المادة 53 من القانون رقم 04/06 (المعدل والمتمم للأمر 95 - 07، المادة 252) يعد وسطاء للتأمين، في مفهوم هذا الأمر كل من: 01 - الوكيل العام للتأمين، 02 - سمسار التأمين. يمكن لشركات التأمين توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها، وغيرها من شبكات التوزيع. وتحدد شروط و كفاءات تطبيق الفقرة الأخيرة من هذه المادة عن طريق التنظيم.
- 40 القانون رقم 06 - 04 المؤرخ في 20/02/2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95 - 07 المؤرخ في 25/01/1995 والمتعلق بالتأمينات، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 15، 12/03/2006، ص:10.
- 41 <https://www.djazairss.com/fr/lemaghreb/19262> consulté le: 10/01/2018.
- 42 <https://www.djazairss.com/fr/elwatan/291925> consulté le: 12/01/2018.
- 43 <https://www.djazairss.com/fr/liberte/113669> consulté le: 12/01/2018.
- 44 <http://www.elmoudjahid.com/fr/flash-actu/1557> consulté le: 12/01/2018.
- 45 <http://www.algerie-focus.com/2009/07/lancement-d%E2%80%99une-bancassurance-entre-le-cpa-et-la-caar/> Access date: 02/02/2018.
- 46 <https://www.djazairss.com/fr/maghrebemergent/1224> Access date: 22/01/2018.

47 بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية التأمين، وزارة المالية، الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للتأمينات <http://www.cna.dz> : تاريخ الاطلاع: 2018/01/23.

48 (ضعيف رقم أعمال بنك التأمين أقل من 15%، متوسط رقم أعمال بنك التأمين ما بين 15% إلى أقل من 30%، مرتفع: أكثر من 30%).